الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

11 **رمضان** 1435 –9 **يوليو** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الانسان في العالم	23

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

"حقوق الإنسان": إجبار الأطفال على أعمال التسول.. "جريمة"

المادة الثانية من "نظام مكافحة جرائم الاتجار بالبشر" تحظر كافة أشكال الاستغلال

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/nation/News_Detail.aspx?ArticleID=193807&CategoryID=3

المدينة المنورة: صالح الشيخ

فيما يلجأ بعض المتسولين إلى استغلال الأطفال في التسول، خاصة في شهر رمضان بإجبارهم على الوقوف أمام أبواب وساحات المساجد أوقات صلاتي التراويح والجمعة. أكدت جمعية حقوق الإنسان أن المادة الثانية من "نظام مكافحة جرائم الاتجار بالبشر" تحظر الاتجار بأي شخص بأي شكل من الأشكال بما في ذلك إجباره على التسول.

يقول مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور نايف الحربي: "إن القضاء على ظاهرة التسول يستلزم جهودا مشتركة بين الجهات الحكومية والمجتمع المساند لمكافحة المتسولين الذين يتكاثرون في مواسم رمضان، والحج، والعمرة"، مشيرا إلى أن بعضهم يأتي خصيصا من بلاده للتسول تحت ستار العمرة. وأضاف أن "المشكلة تقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية، والتي ستقوم بدورها في الفترة المقبلة بالتعاون مع مديرية الشرطة بمنطقة المدينة المنورة، لوضع حلول تحد من تزايد أعداد المتسولين في المنطقة".

ويرى الحربي "أن المجتمع يسهم في انتشار ظاهرة التسول بسبب ضعف الوعي بطرق مساعدة المحتاجين، رغم وجود جهات معنية بذلك، حيث يمكن للمواطن أن يلعب دوراً بارزا في الحد من هذه الظاهرة، من خلال عدم إعطاء المتسولين أي أموال، واللجوء للجهات الرسمية لإخراج التبرعات والزكوات"، مشيرا إلى أن بعض المتسولين يحصدون ما بين 500 إلى 1500 ريال في اليوم.

وطالب مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة المواطنين بإبلاغ الجهات الأمنية والشؤون الاجتماعية عن المناطق التي ينتشر فيها المتسولون والمتسولات، وذلك على رقم مكافحة التسول بالمنطقة 0148484501.

إلى ذلك، قالت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمدينة المنورة شرف القرافي لـ"الوطن": "إن قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر جرَّم استغلال الأطفال، وتشغيلهم بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة، وهو لا يعتد برضا الضحية؛ فالمسؤولية الجنائية تقوم في حق الفاعل حتى ولو رضيت الضحية بما وقع عليها من استغلال". وأوضحت أن "المادة الثانية من نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص تحظر استغلال أي شخص بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك إكراهه، أو تهديده، أو الاحتيال عليه، أو خداعه، أو خطفه، أو استغلال الوظيفة، أو النفوذ، أو إساءة استعمال سلطة ما عليه، أو استغلال ضعفه، أو إعطاء مبالغ مالية أو مزايا، أو تلقيها لنيل موافقة شخص له سيطرة على آخر من أجل الاعتداء الجنسي، أو العمل أو الخدمة قسراً، أو التسول، أو الاسترقاق، أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء، أو إجراء تجارب طبية عليه".

وأكدت القرافي أن "تشغيل الأطفال في التسول جريمة وفقا للقوانين المحلية والدولية، وعلى جميع الجهات أن تستشعر المسؤولية الاجتماعية تجاه الأطفال، وتوفر الحماية لهم من الاستغلال بكافة أشكاله، والتعاون في اتخاذ التدابير التشريعية، والإدارية، والاجتماعية، والتربوية التي تكفل هذه الحماية".

وعن دور الجمعيات الحقوقية في هذا الصدد، قالت "إن جمعية حقوق الإنسان تبذل جهودا في نشر ثقافة حقوق الطفل المكفولة لهم بموجب الشريعة الإسلامية السمحة، والاتفاقيات، والمعاهدات والأنظمة. كما ترصد وتوثق الانتهاكات التي يتعرض لها الصغار، وترفع بذلك إلى الجهات ذات الاختصاص، كما تعمل على معالجة الحالات، وتوفير المساندة القانونية".

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تطبيق حكم "السجن" على المتخلفين عن دفع الإيجار.. لارتفاع القضايا

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب

بدأت المحكمة العامة في الدمام بتنفيذ عقوبات السجن للمتخلفين عن سداد إيجارات المنازل، وذلك بعد ارتفاع القضايا المقدمة حول ذلك في المحاكم، وستكون العقوبة الجديدة بدلاً من طرده من الشقة أو إيجاد بديل لمدة تصل إلى شهر.

وأوضحت متضررة حكم عليها بالسجن قبل نحو أسبوعين، لـ «الحياة»، عن الأضرار التي ستقع عليها وعلى بناتها الثلاث في حال تنفيذ الحكم، وقالت: «تفاجأت بالحكم الصادر من المحكمة العامة في الدمام والذي يقضي بسجني لتخلفي عن تسديد الإيجار البالغ 26 ألف ريال، علماً بأن العقوبة كانت إخلاء المنزل أو إعطاء مهلة شهر للبحث عن بديل وكانت العقوبات أخف بكثير من عقوبة السجن، وأنا حالياً لدي صك المحكمة الذي يقضي بسجني بسبب الإيجار، علماً بأنني مطلقة ولدي ثلاث بنات ولا معيل لي، وراتب الضمان الاجتماعي لا يكفي تسديد الإيجار، فلم أتخيل للحظة أنني سأقف وراء القضبان وأجلس بين السجينات بسبب إيجار منزل، وأطالب بإعادة النظر في الحكم القضائي».

وكشف مصدر في المحكمة العامة في الدمام لـ «الحياة»، أن «المحكمة بدأت بتنفيذ عقوبة السجن سواءً للمرأة أم الرجل للمتخلفين عن السداد بسبب نمو ملحوظ في قضايا التخلف عن الإيجار، ولم يتم إيجاد عقوبات رادعة إلا السجن، فهناك مدعون رفعوا قضايا على مستأجرين متخلفين عن السداد لمدة طويلة وتجاوز الأمر أكثر من عامين، والمبالغ تصل أحياناً في بعض القضايا 50 ألف وأكثر، ولم نجد كجهة قضائية حلاً في ردع التخلف عن التسديد إلا الحكم بالسجن علماً بأنه لا يكون الحكم الأول وإنما بعد تنفيذ عقوبات تسبقه كالإنذار مرتين ومخاطبة المدعى عليه بالبحث عن منزل آخر».

وأوضح المحامي أحمد السبيعي لـ «الحياة»، أن «الحكم بالسجن هو عقوبة قضائية نتيجة الضرر الذي يقع على المدعي، إلا أنه لابد من تخفيف العقوبات على الأرامل والمطلقات بدلاً من إعفائهن، و أن يكون هناك تنسيق بين المحاكم والشؤون الاجتماعية، وإعطائهن الأولوية في برنامج السكن الذي أطلقته وزارة الإسكان، فهناك حلول عدة قبل الحكم على امرأة مطلقة أو أرملة بالسجن، أو البحث عن كفيل لها علماً بأن الكفيل في المحاكم لم يعد كالسابق، وهو المتضرر الأول في حال عدم الالتزام، والحكم بالسجن على النساء لعدم دفع الإيجار تتحمله وزارة الشؤون الاجتماعية التي تقدم مبلغاً شهرياً لا يتعدى 1000 ريال فقط، وهذا لا يمكن أن يقضي الحاجات الخاصة في المأكل والمسكن، لاسيما أن الأخير أصبح هاجساً يقلق آلاف الأرامل والمطلقات، خصوصاً ممن لا يتمكن من الحصول على نفقة وحتى النفقة قد لا تكون كافية، فالإيجارات أسعارها ترتفع بشكل سنوي، وكثير من أصحاب المكاتب العقارية يرفضون تأجير هذه الفئة لعدم قدرتها على الدفع، فالسجن كان هو الحل في نظر الجهات ذات العلاقة».

يذكر أن عدد القضايا المدونة في محاكم المناطق الرئيسة في المملكة الناجمة عن التخلف في سداد الإيجارات بلغ 3912 قضية، وتتصدر مدينة جدة القضايا بمعدل 1173 قضية، تليها الرياض 1128 قضية، مكة 883، المدينة المنورة 667 قضية، الدمام 526 ، والخبر 334 قضية.

"الخدمة المدنية": 33460 متقدماً على "ساعد"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
كشفت وزارة الخدمة المدنية أن عدد المتقدمين على نظام «ساعد»، لاستقبال طلبات الراغبين في التوظيف على الوظائف المشمولة بلائحتي المستخدمين وبند الأجور بلغ 33460 متقدمًا، منهم 17152 من الرجال و 16308 من النساء، منذ أن أطلقته وزارة الخدمة المدنية في الـ16 من رجب الماضي.
وأوضحت وزارة الخدمة المدنية في بيان صحافي أمس، أن النظام يمكّن المتقدمين والمتقدمات من تسجيل بياناتهم الشخصية ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية، لإتاحتها للجهات الحكومية لترشيحهم على الوظائف الشاغرة على اللائحتين التي وضع من أجلهما البرنامج. وأفادت بأن الحاصلين على المؤهلات العلمية من المتقدمين على نظام التوظيف «جدارة» لن يتاح لهم التقديم على النظام، لكونه موجه لفئة وظائف الأعمال المساعدة بلائحتي المستخدمين وبند الأجور. ودعت الراغبين في التقدم على الوظائف تسجيل بياناتهم وإرفاق مؤهلاتهم إن وجدت عبر الأيقونة المخصصة للنظام، على الموقع الإلكتروني لوزارة الخدمة المدنية.
وأشارت إلى أن نظام «ساعد» يوفّر قاعدة بيانات شاملة لطالبي العمل على الوظائف، تلبي حاجة الجهات الحكومية من القوى العاملة، وسيختصر عليها كثيراً من الإجراءات والمتطلبات المتمثلة في الإعلان عن الوظائف واستقبال الطلبات. كما يوفر النظام للجهات الحكومية القوى العاملة من قوائم المتقدمين بحسب نوع الوظيفة ومتطلباتها، متى رغبت الجهة الاكتفاء بالاستفادة من النظام من دون الإعلان المستقل، وبما لا يخلّ بما لديها من صلاحيات بحسب النصوص النظامية.

أمير "مكة" يوجه بالتسديد عن سجناء الحق الخاص وإطلاق سراحهم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة - «الحياة»
وجّه أمير منطقة مكة المكرمة رئيس لجنة إطلاق سراح سجناء الحق الخاص بالمنطقة الأمير مشعل بن عبدالله بالتسديد عن السجناء الموقوفين في قضايا مالية ممن تنطبق عليهم شروط اللجنة، وإطلاق سراحهم فوراً، ليتمكنوا من قضاء بقية أيام رمضان بين أسرهم وذويهم.
وأفادت إمارة منطقة مكة المكرمة في بيان صحافي أمس، أن توجيه الأمير مشعل بن عبدالله جاء استشعاراً للمسؤولية الاجتماعية لإمارة المنطقة، وتفعيلاً لدورها في زيادة أواصر التلاحم والتكاتف بين أفراد المجتمع، وحرصاً منه على

إعانة المعسرين وفك أسر الموقوفين من أبناء المنطقة في قضايا مالية غيبتهم عن أسرهم، وبخاصة في مثل هذه الأيام التي يتسابق الجميع فيها للبذل والعطاء وإعانة المحتاجين ولمّ شمل الأسر، طلباً للأجر والمثوبة.
وكانت لجنة إطلاق سراح الحق الخاص بمنطقة مكة المكرمة التي وجه أمير المنطقة بإنشائها أخيراً، باشرت أعمالها منذ وقت باكر من هذا الشهر، وفقاً لتوجيهات أمير المنطقة لدرس الحالات التي ترد إليها، وتطبيق الشروط الخاصة باللجنة واللوائح المنظمة لها، مع الإسراع في إنهاء إجراءاتها فوراً.
يذكر أن إدارة سجون محافظة جدة أطلقت أخيراً، أكثر من 1017 سجيناً من سجناء الحق العام ممن تنطبق عليهم شروط العفو، وذلك تنفيذاً للأمر الملكي في هذا الشأن، إذ أوضحت إدارة السجون أنه يجري استكمال الإجراءات اللازمة لإطلاق سراح من يشمله العفو من سجناء الحق العام خلال الأيام المقبلة، كما سيتم درس ملفات قضايا الحق العام كافة وتطبيق الشروط التي نص عليها الأمر الملكي واللائحة المنظمة لذلك.

الخدمة المدنية: أكثر من 33 ألف مواطن تقدموا على نظام "ساعد"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/950996

الرياض – واس
كشفت وزارة الخدمة المدنية أن عدد المتقدمين على نظام "ساعد" لاستقبال طلبات الراغبين في التوظيف على الوظائف المشمولة بلائحتي المستخدمين وبند الأجور حتى اليوم، بلغ أكثر من (33460) متقدمًا ومتقدمة منهم 17152 من الرجال و 16308 من النساء، منذ أن أطلقته وزارة الخدمة المدنية في الـ 16 من شهر رجب الماضي. ومكن النظام المتقدمين والمتقدمات من تسجيل بياناتهم الشخصية ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية لإتاحتها للجهات الحكومية لترشيحهم على الوظائف الشاغرة على اللائحتين الذي وضع من أجلهما البرنامج.
وأوضحت الوزارة بأن الحاصلين على المؤهلات العلمية من المتقدمين على نظام التوظيف "جدارة" لن يتاح لهم التقديم على هذا النظام لكونه موجها لفئة وظائف الأعمال المساعدة بلائحتي المستخدمين وبند الأجور، وتدعو في الوقت ذاته الراغبين في التقدم على تلك الوظائف إلى تسجيل بياناتهم وإرفاق مؤهلاتهم (إن وجدت) عبر الأيقونة المخصصة للنظام على البوابة الإلكترونية لوزارة الخدمة المدنية أو من خلال الرابط المباشر:
https://eservices.mcs.gov.sa/Saed/Users/index.aspx. وأشارت الوزارة إلى أن نظام "ساعد" يوفر قاعدة بيانات شاملة لطالبي العمل على تلك الوظائف تلبي حاجة الجهات الحكومية من تلك القوى العاملة، وسيختصر عليها كثيرا من الإجراءات والمتطلبات المتمثلة في الإعلان عن الوظائف واستقبال الطلبات، كما سيوفر النظام للجهات الحكومية القوى العاملة من قوائم المتقدمين حسب نوع الوظيفة ومتطلباتها، متى رغبت الجهة الاكتفاء بالاستفادة من هذا النظام دون الإعلان المستقل وبما لا يخل بما لديها من صلاحيات بحسب النصوص النظامية الواردة في هاتين اللائحتين.

اللجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية تشكر المقام السامي لصدور "نظام الرعاية"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/951130

الرياض - محمد الحيدر

رفعت اللجنة الوطنية لتعزيز الصحة النفسية شكرها وتقديرها للمقام السامي ولمجلس الوزراء بمناسبة صدور الموافقة الكريمة على نظام الرعاية الصحية النفسية. وقالت اللجنة "إن هذه الخطوة تأتي في سياق اهتمامات القيادة الرشيدة بقضايا الصحة النفسية وحماية حقوق المرضى النفسيين. وأكدت أن النظام يشكل الإطار العام والمرجع الأهم في مجال الرعاية الصحية النفسية، كونه ينظم العلاقة بين مقدمي الخدمات وبين المستفيدين، ويحافظ على سلامة المرضى، ويمنع أي صور من صور الإخلال بحقوقهم.

ويضم النظام الآليات التي تكفل تقديم خدمات الرعاية الصحية النفسية بما يضمن حقوق المريض والمجتمع ويحدد الأدوار بين مقدمي الخدمة.

وأعربت اللجنة عن أملها في أن يسهم المختصون وأصحاب العلاقة في مجال الصحة النفسية في نشر الثقافة والوعي بالنظام وحقوق المرضى وأسرهم، وان يشاركوا بجدية وفعالية، ويلتزموا بكل ما من شأنه رفع مستوى الخدمة وتقديمها بطريقة احترافية بعيدة عن الاجتهادات الفردية، وأن تعمل الجهات الإشرافية في الوزارة والقطاعات الصحية الأخرى على التأكد من تطبيق النظام بصورة متكاملة، مع وضع الخطط والبرامج لدعم وتعزيز الصحة النفسية.

وزير النقل لـ"الرياض": لن تقود المرأة "التاكسي" حالياً ولا سيارات مخصصة للنساء

النقل والعمل تتفقان على إطلاق سيارات أجرة وطنية100 ٪.. وبطاقات شحن لـ"الركاب"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/951223

الرياض - أبكر الشريف
أطلقت وزارتا "النقل" و"العمل" أمس خلال مؤتمر صحفي مشروع توطين سيارات الأجرة بمشاركة وزارة الداخلية ممثلة في إدارة المرور، ويهدف المشروع إلى توطين هذا المجال بالكامل، فيما قال وزير النقل جبارة الصريصري ل"الرياض" إن موضوع قيادة المرأة لمثل هذه المركبات غير مطروح حالياً، كما لم تفكر الوزارة بوضع سيارات خاصة بالنساء في الطرقات، فيما قال متحدث المرور إنه يدخل كل سنة إلى الخدمة 15 الف سيارة أجرة جديدة.
وأوضحت وزارة النقل أنّ تنفيذ المشروع تمثل في تأسيس شركة تهدف إلى توفير خدمة الأجرة العامة، ويتكون مجلس إدارتها من وزارة النقل ووزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور، ووزارة العمل، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وشركة تكامل القابضة.
وأوضح وزير النقل الدكتور جبارة الصريصري إجابة عن سؤال ل"الرياض" خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر الوزارة أمس "أن قيادة المرأة لمركبات هذا المشروع هو خارج عمل هذه الشركة ونحن نتقيد بالأنظمة، وعن السيارات الخاصة بالمرأة قال الوزير: "أنا لا أعتقد الآن أن التجربة سيكون فيها سيارات مخصصة للمرأة، ولا أعتقد أن هذا السيارات المخصصة سوف يكون هناك طلب كبير عليه، وعندما تقدم خدمات متطورة هذه سوف تكون بيئة جيدة ومناسبة لكلا الجنسين".
المرور: 15 ألف سيارة أجرة جديدة تدخل إلى الخدمة كل سنة
فيما قال وزير العمل المهندس عادل فقيه إن هذا المشروع هو "إضافة إلى منظومة الخدمات، وليس بديلا عن سيارات الأجرة والخدمات القائمة وليس ملغيا لها، وهذه الإضافة ستكون نوعية وستحل تدريجيا مكان الخدمات المقدمة، وكل المنظومة القائمة تكمل هذا العمل، ولا يتعارض مع مشاريع بنك التسليف.
وقال المتحدث الرسمي ل"المرور" الدكتور علي الرشيدي ل"الرياض": "نجد أن هناك عشوائية في عمل سيارات الأجرة في المملكة، وهذا المشروع هو مشروع نوعي، ونموذجي، ونحن نعاني من الوضع الحالي والعشوائية الموجودة، وهناك عدم ثبات للسائق لأن بيئة العمل غير مناسبة، وهناك حوادث كثيرة منهم لان هناك مشكلة بين صاحب العمل والسائق مما يضطره للحصول على أعلى مبلغ، وكل سنة يدخل إلى الخدمة 15 ألف سيارة أجرة جديدة، وهذا يؤثر على السلامة المرورية".
ويوفر المشروع العديد من الخدمات منها سيارات بمواصفات خاصة تستوعب 6 ركاب مع الفصل التام بين قائد المركبة والركاب، ومركز للاتصال والتوجيه، وخدمات الحجز عن طريق الجوال بحيث تصل معلومات قائد المركبة على الجوال فور استلام الطلب، ومعايير عالية للسلامة والنظافة والأمان، واستخدام عدادات بخاصية قراءة البطاقات الممغنطة مسبقة الشحن، بحيث تتمكن الجهات المعنية المختلفة من شحن هذه البطاقات للمستخدمين مثل المرأة العاملة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وطلبة المدارس وغيرهم.
وتتركز أهداف مشروع توطين قطاع سيارات الأجرة العامة في الاستثمار في الموارد البشرية السعودية، وتوطين مهنة قائد المركبة العامة من خلال إيجاد بيئة عمل مناسبة وتغيير نظرة المجتمع الى هذه المهنة.
ويعمل المشروع على الارتقاء بمستوى خدمات قطاع الأجرة لمواكبة أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية من خلال تطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة والنظافة والصيانة الدورية، واستخدام أفضل التقنيات والتطبيقات في إدارة الأسطول وفي التواصل مع العملاء.
وأشارت وزارة النقل إلى أنّ مكونات المشروع الرئيسية تشتمل على إنشاء شركة خدمة الأجرة العامة، وتأهيل مشغلين لتتعاقد مع احدهم شركة الخدمة للتشغيل، وتجهيز 500 سيارة حسب المواصفات التي تتضمنها كراسة شروط معدة مسبقاً تطرح امام المشغلين المتنافسين، وتوظيف وتأهيل وتدريب مالا يقل عن 600 قائد سيارة أجرة سعودي، وتطوير وتطبيق نظام ومؤشرات الجودة في تطبيق الخدمة.

محافظ بلجرشي: الرفع بطلب إنشاء جمعية لأطفال التوحد بالباحة.. قريباً

تشخيص 102 حالة بالمنطقة من خلال عيادة الطبيب الزائر

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
اضغط هنا

عمر محمد الغامدي - الباحة

أوضح محافظ بلجرشي سفر بن سويد الغامدي انه سيتم الرفع لصاحب السموالملكي الأمير مشاري بن سعود أمير منطقة الباحة بطلب إنشاء جمعية لأطفال التوحد بالمنطقة أسوة بالمناطق الأخرى لخدمة هذه الفئة ورعايتهم وتقديم ما يلزم تجاههم.

جاء ذلك خلال ترؤس المحافظ في مكتبه أمس الأول الاثنين ورشة العمل الخاصة ببرنامج الطبيب الزائر لعيادة البرنامج الوطني لاضطرابات النمو والسلوك «نمو» بحضور كل من مدير عام المكتب الرئيس للضمان الاجتماعي شايق محمد الغامدي ومدير مكتب التربية والتعليم ببلجرشي سعيد علي الغامدي ومدير المستشفى العام بمحافظة بلجرشي الدكتور عبدالله السهيمي ومنسق البرنامج الوطني لاضطرابات النمو والسلوك «نمو» الأخصائي النفسي ماجد سعيد الغامدي.

وقام مستشفى بلجرشي العام بالتعاون مع محافظة بلجرشي بتنفيذ ورشة العمل لما لمسوه من الحاجة الكبيرة لمرضاهم من برامج التأهيل وتعديل السلوك.

وقد تم من خلال زيارة عيادة الطبيب الزائر في مستشفى بلجرشي العام تشخيص 102 حالة اضطراب طيف التوحد منها 96 حالة على مستوى منطقة الباحة.

كما جرى تشخيص بعض الحالات الأخرى كالقصور الفكري والقلق وصعوبات التعلم ولكنها بنسبة قليلة. وفي نهاية الورشة تم الاتفاق على عقد ورشة عمل أخرى في المحافظة يوم الاثنين القادم لوضع التوصيات اللازمة ورفعها في تقرير لسمو أمير المنطقة للتوجيه بما يراه سموه.

فيما أوضح منسق البرنامج الوطني بمنطقة الباحة الاخصائي النفسي ماجد سعيد الغامدي ان برنامج الطبيب الزائر لعيادة البرنامج الوطني لاضطرابات النمو والسلوك «نمو» ينفذ لأول مرة على مستوى المملكة في محافظة بلجرشي.

• شراحيلي": أسأل الله أن أجد من يساعدني في استخراج الأوراق الثبوتية لي ولأبنائي الـ8

تشكو من ضيق الحال وبطالة أولادها

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
اضغط هنا

داوود الكثيري - جدة تصوير- منصور البلوي

تأمل المواطنة صغيرة شراحيلي أن تجد خلال هذا الشهر الكريم من يساعدها في استخراج أوراق ثبوتية لها ولأبنائها الثمانية، ويوفر لهم عملا مناسبا.

وأشارت شراحيلي إلى أنها تقدمت بطلب إثبات هويتها منذ 9 سنوات في أحوال صامطة وإلى الآن ما زلت تنتظر الرد، لافتة إلى أنها تعاني من ظروف مادية صعبة.

وقالت: «أنا أرملة توفي زوجي (يمني) منذ نحو 30 عاما، وكان ثمرة ذلك الزواج إنجاب 9 أبناء، توفي منهم واحد، وبقي 8، ولم يتم إضافتهم واستخراج أوراق ثبوتية لهم»، مضيفة أنه في أثناء أزمة الخليج، سافر زوجها إلى اليمن، ثم توفي فيها، لتبدأ بعدها سلسة من المعاناة التي لا تنتهي.

وقالت: «لسوء حظي لم أقم أيضا باستخراج بطاقة أحوال لي، فذهبت إلى شيخ القبيلة لاستخراج مشهد يثبت بأني سعودية الأصل والمنشأ ومن أفراد قبيلة بني شراحيل، وأنه ليس لي أقارب إلا أولاد عمي، فأعطاني ما يثبت ذلك».

وتضيف: «تقدمت بطلب إثبات هويتي منذ 9 سنوات في أحوال صامطة وإلى الآن ما زلت أنتظر الرد، حيث لا أستطيع السفر لكبر سني وعدم استطاعتي تحمل تكاليف ونفقات السفر، كما أن كل أبنائي لم يستطيعوا إكمال دراستهم لعدم وجود هوية».

وتقول شراحيلي: «لو قدر لي أن أشاهد ليلة القدر لطلبت من الله عز وجل قبل كل شيء العفو والعافية، فهما غايتي في هذه الدنيا، فإذا عفا الله عنا ذنوبنا وتقصيرنا تجاهه، وعافنا من كل شر وسوء، فماذا بعد ذلك من سؤال».

وتضيف: «أدعو أن يفرج همي وينفس كربي وذلك بتيسير إصدار بطاقة أحوال لي، واستخراج هوية لأبنائي، وأدعوه أن يوسّع علينا وعلى أبنائي في الرزق وذلك من خلال تيسير عمل لهم ووجود فرصة للالتحاق بالتعليم».

وأضافت أن عدم جود إثبات لأبنائها حرمهم من إكمال دراستهم، فيما البعض الآخر لم يلتحقوا بالدراسة أساسا، مشيرة إلى أنهم يعتمدون على ما يجود به أهل الخير عليهم في مصاريفهم وكذلك إيجار البيت.

وألمحت إلى أن الضمان الاجتماعي رفض صرف أي مبلغ لها دون تقديم ما يثبت هويتها، لافتة إلى أن الجمعيات الخيرية حذت حذو الضمان الاجتماعي ورفضت مساعدتها.

وناشدت شراحيلي المسؤولين النظر إليها بعين الشفقة والرحمة لإنهاء معاناتها بتسلمها بطاقة الأحوال الخاصة بها وذلك حسب مشهد شيخ القبيلة، وإعانتها وأبنائها على الحياة الكريمة».

"التجارة " تؤكد أن عمولة البيع و الإيجار لا تتجاوز2.5٪

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
اضغط هنا

عبدالحميد القرني - جدة
أكدت وزارة التجارة والصناعة تحذيرها للمكاتب العقارية من زيادة نسبة السعي على المشتري أو المستأجر بأكثر من 2.5% كحد أقصى ، مؤكدة بانه لا يحق لها في عقود الإيجار تكرار أخذ السعي في حال التجديد وفقاً للائحة التنفيذية للمكاتب العقارية، وذلك في إطار حفظ الوزارة لحقوق جميع الأطراف التي كفلها النظام بعدم زيادة النسبة المحددة تحت أي مسمى أو مبرر يضطر فيه لدفع مبالغ إضافية.
وذكرت الوزارة أن 75% من البلاغات العقارية الواردة لها عن طريق مركز البلاغات الموحد (1900) تتمثل في زيادة نسبة العمولة عن 2.5% من قيمة عقد البيع أو الاستئجار، فضلاً عن أخذ رسوم أخرى لخدمات غير مقدمة مثل الصيانة وإدارة الأملاك، مما أدى إلى ضعف جودة المنتج العقاري خاصة في سوق التأجير، مشددة على ضرورة التزام المكاتب العقارية باللوائح التنفيذية والتقيد بما حدد فيها.
واعتبرت الوزارة تقاضي أي مكتب عقاري عمولة بيع أو إيجار تزيد عن 2.5% من قيمة العقد يعد مخالفة للأنظمة واللوائح، حيث نصت المادة التاسعة من اللائحة التنفيذية للمكاتب العقارية على أنه لا يجوز لأي مكتب عقاري أن يتقاضى عمولةً بيع تزيد على 2.5% من قيمة العقار المُباع كما لا يجوز له الحصول على عمولة إيجار تزيد على 2.5%، من قيمة الإيجار لسنةٍ واحدةٍ حتى ولو كان العقد لمدة أطوَل أو تُجدّد لمدد أخرى، وفي حالة حصول المكتب من المتعاملين معه على عمولات تجاوز في مجموعها النسبة المنصوص عليها في هذه المَادّة، يلتزم برد الزيادة إلى من دفعها وذلك دون إخلال بالعقوبات المقررة.
وأوضحت الوزارة أنها لن تتهاون تجاه أي مخالفة وفقاً للائحة التي تضمنت عدة عقوبات على المكاتب العقارية، والتي تبدأ بغرامة 25 ألف ريال، وإغلاق المكتب لمدة تصل إلى سنة كاملة، إضافة إلى إلغاء ترخيص المكتب نهائياً في حال تكرار المخالفة.

أبوثنين :1989 مخالفة تأنيث وإنذار 335 منشآة خالفت "العمل تحت الشمس"

الرخصة أو السجل أبرز معوقات النسائية

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
اضغط هنا

غازي القحطاني ـ الرياض

أوضح وكيل وزارة العمل للتفتيش وتطوير بيئة العمل الدكتور عبدالله بن ناصر أبو ثنين أن المخالفات المتعلقة بتأنيث المحلات التي رصدتها الفرق الميدانية التابعة للوزارة بلغت خلال الأشهر الستة الماضية من العام الحالي 1989 مخالفة مشيرًا إلى أن عدم وجود رخصة للمحل أو سجل تجاري للمحلات الصغيرة أبرز التحديات التي تواجه فرق التفتيش على المحلات النسائية.

وأشار أبو ثنين في تصريحه لـ»المدينة» إلى أن الزيارات التى تقوم بها أفراد الفرق الميدانية التابعة للوزارة غالبا ما تسجل غياب المسؤول أو المسؤولة عن المحل، مبينًا من التحديات التي تواجه الفرق الميدانية التابعة للوزارة أثناء زيارتها للمحال هو عدم وجود ملف للمحل في مكتب العمل.

وبين وكيل وزارة العمل للتفتيش و تطوير بيئة العمل بأنه وفيما يتعلق بمخالفي نظام منع العمل تحت أشعة الشمس الذي بدأ تطبيقه في منتصف الشهر الماضي، أكد أبو ثنين أنه تم ضبط وإنذار 335 منشأة مخالفة للقرار خلال الفترة من 1435/8/24هـ حتى تاريخ 1435/9/6هـ، كما بلغ عدد المخالفات التي ضُبطت 626 مخالفة خلال نفس الفترة.

ويذكر بأن عدد الزيارات التي قام بها مفتشو الوزارة خلال الستة الأشهر الماضية من العام الحالي 1435هـ في كافة مناطق ومحافظات المملكة (152557) زيارة، وكانت أغلب المخالفات التي تم رصدها من خلال هذه الزيارات هي ما تتعلق بالمادة 39 من نظام العمل والخاصة المتعلقة بالعمل لدى الغير، حيث بلغت عدد المخالفات 6373 مخالفة.

يجتمعون برئاسة الأمير محمد بن نايف اليوم في جدة

قضايا الأمن والتنمية وتطوير الأداء على طاولة أمراء المناطق

السالم لـ "عكاظ": المواطن هدف الدولة وركيزة التنمية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140709/Con20140709711098.htm

عبدالرحمن الشمراني (الرياض)

يعقد اليوم في محافظة جدة الاجتماع السنوي لأمراء المناطق الحادي والعشرين برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية، الذي أكد في تصريح بهذه المناسبة أن الاجتماع سيناقش العديد من الموضوعات المهمة ذات العلاقة بقضايا الأمن والتنمية والخدمات المقدمة للمواطن.

وفي تصريح لـ «عكاظ» قال وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد بن محمد السالم: «كما أكد سمو سيدي وزير الداخلية في تصريحه أن هذا الاجتماع سيبحث في المجمل قضايا التنمية والأمن وأيضا سبل تسهيل وتيسير الخدمات المقدمة للمواطنين».

وأضاف: «المواطن هو هدف وركيزة التنمية، وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز دائما تؤكد على ضرورة الاهتمام بالمواطن ورعايته والعناية به وتسهيل وصول كافة الخدمات إليه».

وزاد: «اجتماع هذا العام سوف يتطرق إلى عدة موضوعات منها بند دائم وأساسي يطرح في الاجتماع السنوي ألا وهو تقرير عن ما تم تنفيذه من توصيات الاجتماعات السنوية السابقة لأمراء المناطق لأن العبرة ليس بما يصدر من توصيات بقدر تنفيذ هذه التوصيات وتطبيقها على أرض الواقع».

وأوضح الدكتور السالم أن الاجتماع سوف يناقش محورا مهما وهو تحسين وتطوير الأداء في وزارة الداخلية وإمارات المناطق، «وهذا الموضوع محل اهتمام سمو سيدي الوزير، ولا يخفى على الجميع أن هناك نقلة نوعية تشهدها وزارة الداخلية وإمارات المناطق والقطاعات المختلفة التابعة للوزارة، إذ لا نستطيع نحن أن نقدم الخدمات للمواطنين بسهولة ويسر ما لم يكن هناك تحسين وتطوير في الأداء لأن ذلك أصبح مطلبا ملحا في أي إدارة أو جهاز حكومي، وعملية تحسين وتطوير الأداء عملية مستمرة وديناميكية ومتواصلة، وتطوير الأداء يتطلب بالطبع تطوير الموارد البشرية،

والتطوير وتعزيز المكننة والخدمة الإلكترونية، إذ إنه لا يمكن لنا تطوير الأداء ما لم يتم تطوير العنصر البشري من حيث التدريب والتأهيل وكذلك استخدام التقنية في كل مفاصل العمل».
واختتم وكيل وزارة الداخلية تصريحه لافتا إلى أن أمراء المناطق سيناقشون أيضا محورا يتعلق بأهمية التقيد بالأنظمة والتعليمات ودوره في إنجاز العمل بأسلوب مؤسسي ومنظم، «وسمو وزير الداخلية دائما يحرص على تطبيق تلك الأنظمة والتعليمات لأنه بتطبيقها تتحقق العدالة والمساواة وتخلق لدينا عملا مؤسسيا منظما، ولهذا السبب يحرص سمو الوزير على هذا الأمر، إذ لا نستطيع أن نخلق عملا مؤسسيا منظما إلا بتطبيق التعليمات والأنظمة والأوامر بحق الجميع دون تمييز أو تفرقة».

آل الشيخ لـ "عكاظ": عدة جهات عطلت توظيف النساء في الهيئة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140709/Con20140709711103.htm

عبد الهادي الصويان (المدينة المنورة)
أكد لـ «عكاظ» الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ، أن عدة جهات معنية تسببت في تعطيل مشروع تعيين عناصر نسائية في جهاز الهيئة، وذلك بسبب عدم منح الجهاز وظائف نسائية، وقال «لم نعط وظائف حتى الآن ومتى ما تم إعطاؤنا لها وظفنا».
وأكد آل الشيخ خلال لقاء توجيهي بمنسوبي هيئة المدينة البارحة الأولى ضمن فعاليات برنامج الأمن الفكري، أنه ليس للهيئة حساب في مواقع التواصل الاجتماعي وليس لها إلا البوابة الإلكترونية والمتحدث الرسمي.
وحذر آل الشيخ من فتنة الدعاة الضالين، الذين أضلوا ببعض من أبناء هذه البلاد عبر منابرهم، مضيفا «ما نراه اليوم من فتن واعتداء من بعض الضالين لهذه البلاد ما يراد به إلا دينكم وأنفسكم وأموالكم وأهليكم»، مشيرا إلى أن الأمر خطير، وزاد «يجب أن نكون قائمين بما يرضي الله تعالى من خلال الدفاع عن هذا الدين والوطن»، وشدد على أعضاء الهيئة بالضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه تغيير أفكار وعقائد المسلمين، مضيفا «ما نراه الآن من تكتل الأعداء وتجييش الخوارج ضد هذه البلاد، إنما هو مؤذ لنا جميعا، ويجب أن نكون صفا واحدا ضد كل من لديه توجهات فكرية منحرفة، وأن نقوم بما يرضي الله سبحانه وتعالى من النصح والإرشاد لكل من غرر بهم من دعاة الفتنة والضلال، الذين نفضوا اليوم أيديهم حينما رأوا أبناءهم من أبناء هذه البلاد يشاركون في الجرائم البشعة والإخلال بالأمن والاستقرار في بلاد أخرى من خلال ممارسات مستغلين براية الشيطان».

نفت ما يثار عن إكمال معاملات من يمتلك "رقما".. العمل:
لا إكمال لطلبات نقل العمالة من الأفراد إلى المنشآت

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140709/Con20140709711134.htm

عبدالرحمن المصباحي (جدة)
أكدت وزارة العمل أن العامل الفردي الذي تقدم بطلب نقل كفالته إلى منشآت من خلال الموقع الإلكتروني وحصوله على «رقم طلب» للمعاملة قبل إقفال هذه الخاصية يوم الأحد الماضي، أنه لن يتمكن من إتمام طلبه سواء إلكترونيا أو عن طريق أحد فروع مكاتب الوزارة المنتشرة؛ وذلك لأنه تم إيقاف الخدمة، يأتي هذا بخلاف ما يتم تداوله بأنه من حصل على رقم طلب بإمكانه إكمال معاملته التي بدأ بها قبل إغلاق هذه الميزة.
وأوضحت الوزارة أن هذا الإيقاف يأتي سعيا منها للحد من تسرب العمالة المنزلية إلى العمل في المنشآت، بعد أن قامت الوزارة بإبقاء هذه الميزة تزامنا مع المهلة التصحيحية العام الماضي لرغبتها المحافظة على مكتسبات التصحيح، وتوازن سوق العمالة المنزلية، وتقنين الاستقدام فيها للغرض الأساسي الذي استقدمت من أجله؛ وذلك بعد أن لوحظ ارتفاع معدل عمليات النقل من فرد إلى منشأة.
وطالبت الوزارة من جميع عملائها الالتزام بعقود العمل التي نصت عليها لائحة العمالة المنزلية وتجنبهم مخالفة تشغيل العمالة المنزلية في غير ما استقدمت من أجله.
وكانت هذه الخدمة التي تم إلغاؤها تقدم خلال الفترة الماضية بشكل «إلكتروني» فقط وتم العمل بها خلال فترة تصحيح أوضاع العمالة الوافدة والتي أغلقت بداية هذا الأسبوع، وأن هذه الخدمة منذ اعتمادها لم تكن مقدمة لدى أي من فروع الوزارة المنتشرة في المملكة، وكان من أبرز شروطها موافقة العامل لنقل خدماته إضافة لوجود خطاب تنازل من صاحب العمل، مع الاحتفاظ برقم الطلب الذي تقدمت به المنشأة لطلب العامل.

وعدهم بمحاسبة المخطئين بعد أن قدموا له ملفاً لقضيتهم
وزير التعليم يحيل قضية "خريجي التربية الخاصة" للتحقيق

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://sabq.org/u8fqde

ياسر العتيبي- سبق- جدة:
أبدى عددٌ من خريجي التربية الخاصة، الذين وجدوا يوم أمس، أمام مكتب وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل، بمدينة جدة، تفاؤلهم بانفراج أزمة تعيينهم، لما لقوه، من استقبال وحفاوة من قبل الوزير، الذي استمع لهم وأعطاهم وقتاً كافياً لشرح قضيتهم، قبل أن يحيلها إلى التحقيق واعداً إياهم بمحاسبة المخطئين سواءً كان الخطأ من المسؤولين أو من الخريجين.

وفي التفاصيل، قال المتحدث باسم خريجي وخريجات التربية الخاصة، عبدالله بن محسن القرني، لـ"سبق": أحال الأمير خالد الفيصل القضية للتحقيق بمتابعة من نائب الوزير الدكتور خالد السبتي لتعرض نتائج التحقيق على وزير التربية حال الانتهاء من التحقيق.

وأوضح "القرني": بعد خروجنا من مكتب الوزير اتجهنا لمكتب الدكتور خالد السبتي نائب وزير التربية والذي استمع لنا أيضاً، وحدد عناصر التحقيق وهي: تحويل المعلمين على رأس العمل بالتعليم العام، إلى معلمي تربية خاصة بعد حصولهم على الدبلوم، وتجاهل خريجي بكالوريوس التربية الخاصة، واكتفاء الوزارة بخدمة نحو ٣٠ ألفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة من أصل ٧٢٠ ألفاً، وترشيد التعيينات في مسار الإعاقة السمعية وتغطية احتياجها بالدبلوم، وتقديم الوزارة خدمات صعوبات التعلم لأقل من ٢٤ ألفاً من أصل ٥٠٠ ألف طالب وطالبة، بالإضافة إلى عدم الاعتراف بمساري التدخل المبكر وتعدد الإعاقات، وإيقاف تعيينات مسار الموهبة والتفوق، وأخيراً آلية تحديد احتياج التربية الخاصة.

وأضاف القرني: نتقدم بالشكر الجزيل لوزير التربية والتعليم على رحابة صدره وجديته في التعامل مع قضيتنا، وبإذن الله سننتظر نتائج التحقيقات في أقرب فرصة، كما نشكر نائب وزير التربية الدكتور خالد السبتي، على استقبالنا وإعطائنا الوقت الكافي لشرح قضيتنا.

أنباء عن تعرضهم لاعتداءات من قِبل قوات المالكي

الصالح: السلطات العراقية ترفض نقل السجناء السعوديين إلى كردستان

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://sabq.org/q8fqde

سبق – الدمام:

قال السفير السعودي في الأردن الدكتور سامي الصالح إن السلطات العراقية رفضت طلب نقل السجناء السعوديين من سجون بغداد إلى سجن إقليم كردستان.

جاء ذلك في تصريح خاص إلى "سبق"، أكد فيه أنه "لا توجد أية معلومات مؤكدة عن وضع السجناء السعوديين في العراق بعد التطورات الأخيرة على الساحة العراقية. وقد تواصلت السفارة بشكل يومي مع السفارة العراقية في عمان ومكتب الصليب الأحمر في عمان من أجل موافاتنا بأوضاع السجناء السعوديين، وأن هناك معلومات عن تعرضهم لاعتداءات".

وأضاف الصالح: "أجرينا صباح الاثنين اتصالاً بالسفير العراقي في عمان، وأبلغته بقلقنا البالغ من المعلومات التي وصلت لنا، وأهمية إبلاغنا بشكل رسمي عن حالة السجناء، وتقديم الرعاية الإنسانية والصحية، وتمكينهم من الاتصال بذويهم".

في غضون ذلك، أكّد مسؤول ملف السجناء السعوديين في العراق بمجموعة الجريس للمحاماة ثامر البليهد أن قوات سوات المرتبطة بمكتب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي اقتحمت سجن الناصرية في محافظة ذي قار جنوب بغداد مؤخراً، وقامت بالاعتداء بالضرب والركل والشتم على عددٍ من المعتقلين السعوديين دون أي ذنب اقترفوه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

5 آلاف ريال أجور العاملين وتأمين صحي وحوافز

مشروع توطين سيارات الأجرة ينطلق فعليا في2016

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/09/article_865587.html

محمد العوني من الرياض

أعلنت وزارة النقل ووزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" مساء أمس، عن مشروع توطين قطاع سيارات الأجرة العامة في المملكة، والذي يهدف إلى توفير خدمة الأجرة العامة "الليموزين" بمواصفات عالمية وبنسبة توطين 100 في المائة.

جاء في المؤتمر الصحفي الذي عُقد مساء أمس بهذه المناسبة بحضور وزير العمل م. عادل فقيه ووزير النقل د. جبارة الصريصري ومدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية إبراهيم آل معيقل أنّ تنفيذ المشروع سيكون عبر مرحلتين الأولى تجريبية في الربع الرابع من 2014م وتتمثل في تأسيس شركة تهدف إلى توفير خدمة الأجرة العامة، ويتكون مجلس إدارتها من وزارة النقل ووزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور ووزارة العمل، وصندوق تنمية الموارد البشرية، وشركة "تكامل" القابضة.

أما المرحلة الثانية في الربع الأول من عام 2015م لينطلق فعليا في 2016م، فمن المنتظر أن تشهد تحويل الخبرات الفاعلة والتي تم اكتسابها خلال المرحلة الأولى إلى مقترحات وتقارير تقدم إلى وزارة النقل من أجل تطوير منظومة اللوائح والقوانين التي تنظم قطاع سيارات الأجرة العامة، حيث يتم تعميم التجربة وتطبيقها على جميع المشغلين الحاليين والجدد للنهوض بهذا القطاع وتوفير بيئة عمل مناسبة للسعوديين.

«الاقتصادية» 8- 7- 2014

ويقتضي المشروع تأسيس شركة تهدف إلى توفير خدمة الأجرة العامة ويتكون مجلس إدارتها من وزارة النقل والداخلية ممثلة بالمرور، ووزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية، وشركة تكامل القابضة، ويوفر المشروع عدة خدمات منها سيارات بمواصفات خاصة تستوعب 6 ركاب مع الفصل التام بين قائد المركبة والركاب ومركز للاتصال والتوجيه وخدمات الحجز عن طريق الجوال حيث تصل معلومات قائد المركبة على الجوال فوار استلام الطلب، ومعايير عالية للسلامة والنظافة والأمان، واستخدام عدادات بخاصية قراءة البطاقات الممغنطة مسبقة الشحن بحيث تتمكن الجهات المعنية المختلفة من شحن هذه البطاقات للمستخدمين مثل المرأة العاملة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وطلبة المدارس وغيرهم.

فيما تتوزع أهداف مشروع توطين قطاع سيارات الأجرة العامة على نحو محورين: الأول؛ الاستثمار في الموارد البشرية الوطنية إضافة إلى توطين مهنة قائد المركبة العامة من خلال إيجاد بيئة عمل مناسبة وتغيير نظرة المجتمع الى هذه المهنة حيث يتسابق الشباب السعودي إلى الحصول عليها كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة، والمحور الثاني يتمثل في الارتقاء بمستوى خدمات قطاع الأجرة لمواكبة أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية من خلال تطبيق أعلى معايير الأمن والسلامة والنظافة والصيانة الدورية واستخدام أفضل التقنيات والتطبيقات في إدارة الأسطول وفي التواصل مع العملاء.

كما كشفت الجهات المعنية بالمشروع أنّ المخرجات الرئيسة في المرحلة الأولى تشتمل على إنشاء شركة لخدمة الأجرة العامة، وتأهيل مشغلين في فترة التجربة، وتطوير وتجهيز مركز اتصال ونظام حجز وتوجيه وتتبع وتحديد مواقع ونظام طلب خدمة إلكتروني إضافة إلى تجهيز 500 سيارة حسب أفضل مواصفات سيارات الأجرة العالمية وتوظيف وتأهيل وتدريب ما لا يقل عن 600 قائد سيارة أجرة سعودي سيدخلون إلى سوق العمل مع الربع الأول من عام 2016م.

من جهة أخرى تعمل وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية على عدة جوانب تحفيزية وتطويرية مثل وضع حد أدنى للأجور عند 5 ألاف ريال، وتقدم "هدف" دعما ماليا للوظائف في هذه الشركة، إضافة إلى إقرار مكافآت للأداء المتميز ومكافآت نهاية خدمة وخطط طويلة المدى لاستقرار الموظفين.

كشفت عن طموحها لنقل المدفن الحالي خارج النطاق العمراني

أمانة الرياض لـ اليوم: مدفن نفايات هندسي بـ "العزل البيئي"

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.alyaum.com/article/4000971

كشفت أمانة منطقة الرياض، عن إنشاء مدفن نفايات هندسي يتوفر على أساليب العزل والدفن البيئي الصحيح، وتأهيل المدافن القديمة، وإنشاء شبكات الغاز ومعالجة العصارة الناتجة، إضافة لنقل المدفن الحالي إلى منطقة أبعد خارج النطاق العمراني لمدينة الرياض، وأشارت إلى تنفيذ خطط تشغيلية للنظافة، وبرامج مكثفة يومية وعلى مدار الساعة، واستحداث عشرة عقود جديدة لتنظيف أراضي الفضاء في أحياء مدينة الرياض من الانقاض، ومخلفات البناء ونقلها والتخلص منها حسب النظام في مرام مخصصة، وأشار وكيل الأمين للتعمير والمشاريع والمتحدث الرسمي للأمانة محمد بن صالح الضبعان، إلى حرص الأمانة على ترسيخ وظائف السعوديين في مجال النظافة من خلال سعودة الوظائف، حسب ما ورد في أنظمة وزارة العمل واشتراط ذلك في العقود تحقيقا للتوجيهات السامية بذلك.

وقال ردا على ما نشرته اليوم بتاريخ 1435/7/14هـ بعنوان: «رسالة إلى منصور بن متعب.. أنقذوا العاصمة من التلوث» بقلم الكاتب د. جون سفاكيانكس: إن الإدارة العامة للنظافة قامت بمعالجة الأمر على مستويات ومحاور عدة، أولها "النظافة" وذلك من خلال خطط تشغيلية وبرامج مكثفة يومية وعلى مدار الساعة للمعدات من كانسات آلية بمختلف الأحجام، وعمالة كنس والتقاط موزعة على عشرة عقود نظافة لجميع أحياء وشوارع الرياض، يراعى فيها أوقات الذروة المرورية والمناسبات والعوامل الجوية من أمطار وعواصف وأشغال الطرق ونشاطات وبرامج توعية للمواطنين والمقيمين للارتقاء بهم تجاه أهمية النظافة العامة والسلوكيات الخاطئة، وأساليب الممارسة الصحيحة مع توفير المنشورات والمطبوعات والأكياس وتوزيعها ترسيخا لمبدأ المسؤولية، والمشاركة المجتمعية من قبل المنتج الرئيسي للنفايات فردا أو جماعات، وفرض الغرامات والجزاءات على كل مستوى من مستويات التعامل مع نظافة الشوارع وتتمثل في معاقبة المقاول عند تقصيره، وغرامة عين النظافة عند رمي المواطن أو المقيم للنفايات في الشارع أو تقصير القطاع التجاري ومقاولي الحفر والبناء والترميم في حالات الرمي العشوائي أو عدم توفير الحاويات اللازمة أو تفريغها، واستحداث عشرة عقود جديدة لتنظيف أراضي الفضاء في أحياء مدينة الرياض من الأنقاض ومخلفات البناء، ونقلها والتخلص منها حسب النظام في مرام مخصصة لذلك وفق معايير خاصة بها لتحسين صورة الشوارع والأحياء والارتقاء بالعيش في مدينة الرياض.

ويكمن المحور الثاني في استخدام الصحراء للتخلص من النفايات، التي يخلفها مرتادو المتنزهات البرية والأودية والشعاب في محيط مدينة الرياض، من خلال تفوير الحاويات وخدمات الرفع والتفريغ لها من قبل فرق مخصصة من الإدارة والمقاولين إلى جانب حملات دورية مشتركة مع مؤسسات وشركات وبنوك ومدارس لتوعية العامة من جهة، والمشاركة في المسؤولية المجتمعية من جهة أخرى في الحفاظ على هذه الأماكن نظيفة وزيادة الوعي بالنظافة العامة، ومن هذه الحملات على سبيل المثال «حملة المليون» السنوية التي تستهدف نظافة المتنزهات البرية، وفيما يخص التخلص من النفايات في مرمى النفايات، فإن الأمانة عملت وتعمل دائما على تحسين ظروف التخلص من النفايات بالشكل الصحيح، مطورة أساليبها وكوادرها في هذا المضمار، ولا زالت مستهدفة الوصول إلى أحدث التقنيات والأساليب

العالمية والبيئية السليمة المعاصرة، التي تلائم إمكانيات وطبيعة الرياض فعملت على إنشاء مدفن نفايات هندسي يتوفر على أساليب العزل والدفن البيئي الصحيح، وتأهيل المدافن القديمة وإنشاء شبكات الغاز ومعالجة العصارة الناتجة، بل تطمح لنقل المدفن الحالي إلى منطقة أبعد خارج النطاق العمراني لمدينة الرياض نتيجة التوسع الأفقي السريع للمدينة، تعمل فيه على إيجاد تقنيات الفرز والتدوير واستغلال النفايات كمصدر ومورد يمكن استغلاله، والتقليل من الدفن إلى أدنى حد ممكن، بإنتاج الاستثمار المشترك مع القطاع الخاص للحفاظ على البيئة وخدمة نظافة مدينة الرياض في آن واحد.
وتحرص الأمانة على ترسيخ دور المواطن السعودي في أعمال النظافة، من خلال ما يلي: سعودة الوظائف وفقا لأنظمة وزارة العمل، واشتراط ذلك في العقود تحقيقا للتوجيهات السامية بذلك، والعمل على تأهيل واستيعاب أكبر عدد من الكوادر الإدارية والفنية في الإدارة والمشاريع التنفيذية أو الاستشارية في الأعمال المكتبية والميدانية، والبحث عن كل ما يجعل هذا المجال صناعة جاذبة للعمالة الوطنية، وتخفيف الاعتماد على العمالة الأجنبية، فهناك محاولات المكننة واستخدام التقنيات الرقمية والإدارة عن بعد، وإدارة الجودة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من السعوديين في هذه الأعمال والأنشطة المتعلقة بأعمال النظافة، وتغيير الصورة النمطية لدى عامة الشباب لأعمال النظافة على أنها أعمال دونية، وزيادة الوعي بأن النظافة هي حماية للبيئة ومسؤولية شرعية ومجتمعية، وأنه عمل فني هندسي صناعي بيئي راق ذو أهداف سامية تتعدى الاستحقاقات الآلية والفردية الضيقة، مع توفير وزيادة الحوافز المادية لذلك خلال المشاريع عقد بعد آخر.

عقوبات الإعلام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140709/Con20140709711183.htm

عبدالله عمر خياط

اليوم وقد توسع الفضاء الإعلامي فصار الناس يطيرون في كواكب إعلامية متعددة عبر القنوات الفضائية والانترنت والتويتر والفيس بوك والواتس آب وأبناء عمومتها وأبناء خؤولتها يلوح أنه بات من الضرورة اعادة تكوين أو تفعيل المجلس الإعلامي الأعلى وتزويده بالامكانات والكفاءات والصلاحيات التي تعطي كل ذي حق حقه.
فمن نافلة القول إنه يوجد بيننا من يبخس الآخرين، أو يعتدي عليهم، أو يشهر بهم أو يزور مواد ظالمة كما حدث مع طبيب الشاورما الذي أعلن أنه لن يسكت عما أصيب به من تشويه وتشهير وظلم، وذلك بعد أن وقع برنامج «الثامنة» في المصيدة وأصبح هناك طرف ظالم خفي وطرف مظلوم وثالث أراد أن يفضح فكان هو المفضوح بسبب الزور المركب في القضية.
سيكون في الإعلام قضاة إعلاميون محايدون ومستقلون يعيدون الأمر إلى نصابه، ويعدلون المائل ويقومون المعوج.
ولما كان الوضع كما أسلفنا أن من بيننا ـ بكل أسف ـ من يرتكب الإيذاء والتشهير والاضرار بالآخرين فلا بد من مرجعية تحكم بين الضار والمتضرر.. وتحكم أيضا حكما صحيحا عادلا إذا ثبت أن الظلم وقع عن سابق نية مبيتة، أو أنه وقع اتفاقا أو صدفة أو جهالة.. تحقيقا للعدل والانصاف والمصداقية.
ولا أحسب أن القارئ سيختلف معي أنه لا يمكن أن تكون وزارة الإعلام هي الخصم والحكم في الوقت نفسه.. فإذا أخطأت وسيلة إعلامية أو وقعت في ما يقتضي المساءلة فيكون للوزارة الحق أن تضرب بسيفها كيفما شاءت.
ونحن في الإعلام المكتوب بكل صراحة لا نريد أن نكتوي بنار الخصم والحكم الواحد الذي لا مناص من التسليم لحكمه.. إذ إن القاضي لا يجوز له أن يكون من ذوي أرحام المتقاضيين، فكيف إذا كان القاضي نفسه طرفا في القضية؟
وحتى تتم الاستجابة لهذا الاقتراح ـ وقد تأخذ سنة من المداولات ـ فإن عندي أهم سؤال أوجهه إلى وزارة الإعلام الموقرة.. وهو: هل يجوز فرض عقوبة إعلامية أكبر من عقوبة الدية المغلظة؟
إن الجريدة لا تسرق ولا تقتل مثلا، لكنها إذا أخطأت فقد ارتأت وزارة الإعلام أن تفرض عليها غرامة نتيجة خطئها.

لكن هذه الغرامة يمكن أن تكون راتب شهر على المحرر، أي في حدود عشرة آلاف ريال.. أو أكثر بقليل أو أقل بقليل..
أما أن تحكم بنصف مليون ريال.. فهذا وضع نربأ بوزارة الإعلام الموقرة أن تفعله.
السطر الأخير:
وما قتل الأحرار كالعفو عنهم
ومن لك بالحر الذي يحفظ اليدا

الجزيرة
AL-JAZIRAH

جنون الاستقدام!

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140709/ar6.htm

سمر المقرن

نعيش في حالة هي أشبه بجنون الأسعار عند الرغبة باستقدام عاملة منزلية، واحتكار تام ومنظم لعملية الاستقدام. فكل الطرق مغلقة في وجهك في حال رغبت أن تستقدم بنفسك العاملة دون اللجوء إلى مكتب استقدام. فمثلاً تكلفة عاملة من سيرلانكا تصل إلى عشرين ألف ريال وأكثر عن طريق المكتب، في حال لو سافرت إلى هناك وقضيت أسبوع سياحة، واخترتها بنفسك وأردت أن تأتي بها بتكلفة لا تتجاوز تذكرة السفر، فإن كل هذه التكلفة بما فيها «التمشية» و«المطاعم» لن تصل إلى عشرين ألف ريال. لكن المفاجأة أن الأنظمة والقوانين احتكرت الاستقدام عن طريق مكاتب تضربك بأسعار مجنونة، لا تُقارن مُطلقًا بأسعار الاستقدام في دول الجوار أو أي دولة عربية، مما يوحي بوجود عمل مُنظم للتواطؤ على جيب المواطن، وإغلاق كافة أبواب الحلول في وجهه، فليس بالمنطق إجباره على الاستقدام عن طريق مكتب طالما لا يوجد رقابة على هذه المكاتب، لا من ناحية أسعار الاستقدام ولا حتى التأجير الذي انتشر مؤخرًا وباتت الناس مضطرة له.

إن مكاتب الاستقدام ما زالت تعبث بلا رقابة، لا من ناحية الأسعار ولا من ناحية استقدام أردى أنواع العمالة، فالإنسان يدفع لكي يرتاح، أما نحن مع هذه الأوضاع فندفع لنشقى ونتعب ولا نجد بمقابل المبلغ المرتفع نوعية جيدة، ولا حماية حقوق كالتي ظهرت مؤخرًا لحماية حق العمالة -وهذا أمر جيد- إلا أن المواطن أيضًا يحتاج إلى حماية حقوقه من جشع وكذب مكاتب الاستقدام، وإعادة النظر في هذه الأسعار التي لو حسبناها لوجدناها سرقة «عيني عينك»، فالعاملة المنزلية كم ستكلف المكتب إذا حسبنا قيمة تذكرة الطائرة على أعلى تقدير 2000 ريال ومصاريف كشف طبي واستخراج أوراق لن تتجاوز 1000 ريال ولو حسبنا قيمة السعي والربح للمكتب فليأخذ 2000 ريال، إذن بالحسبة الطبيعية مع أرباح عالية للمكتب فإن قيمة الاستقدام يُفترض أن لا تتجاوز 5000 ريال، فلماذا وصلت إلى عشرين ألفا؟ وبأي منطق تطلب المكاتب هذا المبلغ؟ إلا إذا آمنّا بمنطق العمل بلا حسيب ولا رقيب!

إن استغلال حاجة الناس وإغلاق منافذ الحلول الأخرى الأقل تكلفة في وجوههم، أمر يحتاج إلى رقابة وإعادة تنظيم، فالتنسيق الحاصل بين أسعار الاستئجار الذي وصل إلى 3000 ريال شهريًا، وارتفاع سعر الاستقدام، هذا عدا خسائر هروب الخادمات وغيره من المسلسلات التي تحدث داخل البيوت جراء عدم وجود رقابة على نوعية العمالة المستقدمة، كل هذه الأمور توحي بل وتؤكد على وجود مافيا تعمل بتنسيق مُحكم، ولا تجد من يردعها ولا يوقف هذا الإهدار المادي والنفسي في حال الرغبة بالحصول على عاملة منزلية.

منح الناس خيارات أكثر، وفتح الأبواب لدول جديدة ستواجه إلى حد ما حالة الاحتكار التي تأكل جيوبنا، وتجعلنا نقبل أن نكون أشخاصاً «مغفلين» رغمًا عنا!

التلاعب بحقوقها

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://www.alyaum.com/article/4000952

شعاع الدحيلان

اعتمدت وكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل بوزارة العمل فرض عقوبات على صاحب العمل عند إخلاله بحقوق المرأة العاملة، حيث أقرت قيمة المخالفة الواحدة بين 2000 و 5000 ريال، وجاء في حقوق العاملة أنه لا يجوز لصاحب العمل فصل العاملة بغير سبب مشروع.

ورد في نص الخبر - الذي أعلنته الوزارة - جملة حقوق منها : الرعاية الطبية، توفير البيئة المناسبة، نظام الإجازات وغيرها من رعايات أثناء المرض وغيرها الكثير.

إلا أنه لم يرد في النظام ما يضمن حقوق أصحاب العمل نتيجة التسرب الوظيفي أو الإخلال بشروط العقد بين الطرفين، فمن البدهي أن يكون للعاملات حقوق، وأن تنص عليها وزارة العمل في بنودها لحماية المرأة العاملة التي تحتاج إلى معاملة أكثر ليونة ومرونة تمشيا مع أوضاعها المختلفة.

في الوقت الذي يستوجب أن يستحدث آلية أو بنود نظام جديدة تنص على ضرورة عدم الإخلال بالعقود والعمل ضمن بنود معينة بإشراف مكاتب العمل في المناطق.

وفي حال عدم الالتزام تحرم من الفرص الوظيفية أو الامتيازات التي تقدمها الجهات الحريصة على عمل المرأة، فيمكن - بناء على وضع السوق ومدى الاحتياج وأهمية عمل المرأة - دراسة النظام وإعادة الاطلاع عليه بخصوص حقوق أصحاب العمل، لا سيما المؤسسات النسائية التي تواجه مشكلات فعلية في عمل المرأة أحيانا، من حيث عدم التقيد بالاشتراطات والضوابط والبحث عن فرصة عمل وهن على رأس العمل، وأساليب متنوعة تحدث أرقا لأصحابي المؤسسات.

من البدهيات أن يكون هناك نظام خاص بعمل المرأة، إلا أنه لا يصل لحد العقوبات والغرامات المالية، التي قد تقلل من مكانة صاحب العمل، ويصبح مهددا من قبل موظفيه!

لا يمكن التهاون في حقوق النساء العاملات، ومن حق أي امرأة أن يتوافر لها كامل الرعاية بما يتناسب مع ظروفها الحياتية، من حيث توفير المواصلات، الإجازات، البدلات، ومن حقها أن تتقدم بشكوى لمكتب العمل من أجل إنصافها، بيد انه لمن يلجأ صاحب العمل ليتقدم بشكوى؟!

يبقى الجدل قائما ولن يسدل الستار على حقوق أصحاب العمل، علما بأنهم بحاجة إلى من يحمي مؤسساتهم من تسرب الموظفين، وعدم التزام بعضهم بالضوابط والتعليمات وغيرها من مشكلات تحدث بين الطرفين قد تصل أحيانا إلى طريق مسدود، وتنتهي بجدل لا نهاية له.

حقوق الإنسان في العالم

بدلاً من "الغش التجاري" ورفع تمثيل أعضائها لمستوى وكلاء وزارات وزراء التجارة يقررون إنشاء لجنة خليجية مشتركة لحماية المستهلك

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م
http://sabq.org/W7fgde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
قال عبدالله بن جمعة الشبلي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون، إن وزراء التجارة بدول مجلس التعاون قرروا إنشاء لجنة خليجية مشتركة لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون.
وفي التفاصيل، قررت لجنة التعاون التجاري في اجتماعها الـ 31 الذي عقد بدولة الكويت بتاريخ 12 أكتوبر 2004م تغيير اسم لجنة الغش التجاري إلى لجنة حماية المستهلك، وتكليف الأمانة العامة بدعوة لجنة حماية المستهلك بدول المجلس للاجتماع في مقر الأمانة العامة قبل نهاية الربع الثاني من عام 2015م. وحرصاً من لجنة التعاون التجاري على تحقيق الأهداف من هذه اللجنة قررت رفع تمثيل الدول الأعضاء في اللجنة إلى مستوى وكلاء وزارات ورؤساء أجهزة حماية المستهلك.
وأوضح الشبلي في تصريح له أن رؤية اللجنة تتمثل في العمل على تعزيز الحماية للمستهلك، ومراعاة احتياجاته ومصالحه من خلال تطبيق التشريعات المحلية والدولية، وتوفير معايير الجودة في السلع والخدمات الاستهلاكية.
وذكر أن اختصاصات اللجنة تتمثل في التقريب بين وجهات النظر فيما يتعلق بالسياسات العامة المتعلقة بحماية المستهلك بدول المجلس، وتبادل المعلومات والدراسات التخصصية والبحوث الميدانية المشتركة على نطاق دول المجلس فيما يتعلق بتأثير السلع والخدمات المختلفة على المستهلكين في دول المجلس، وتوفير قنوات اتصال فعالة بين دول المجلس للتبادل المعلوماتي، بما في ذلك الربط الإلكتروني، والمساهمة في وضع برامج توعية مشتركة بين دول المجلس، تهدف إلى تثقيف المستهلكين بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المترتبة على اختياراتهم؛ ما يؤدي إلى تعزيز أنماط الاستهلاك المستدام.
وقال "الشبلي" إن من اختصاصات اللجنة نشر وتبادل المعلومات عن الممارسات التجارية غير النزيهة في دول المجلس، كالممارسات الاحتكارية والاتفاقيات المقيدة، بهدف المحافظة على أسعار إعادة البيع، وكذلك الإغراق ومكافحة الغش التجاري وتقليد العلامات التجارية، واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة هذه الممارسات إن وُجدت، ووضع آلية لمتابعة استدعاءات السلع على المستوى العالمي، وسحب الضار والمعيب منها إن وجدت في دول المجلس، والاستفادة من المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا الحقل، وتفعيل التعاون معها، ووضع آلية موحدة لتلقي ومتابعة الشكاوى وطرق تحليلها والبت فيها وتبادل المعلومات المتعلقة بها بين دول المجلس، ووضع آلية موحدة لطريقة عمل برامج الإنذار المبكر لحماية المستهلك من أية أخطار طارئة، إضافة إلى اقتراح الإجراءات والأنظمة المتعلقة بحماية المستهلك، وضمان عدم تحويلها إلى حواجز تعيق التجارة تماشياً مع الاتفاقيات التجارية الدولية، واقتراح أية أنظمة أو مواصفات قياسية ذات علاقة بحماية المستهلك.
وفيما يتعلق بإنجازات اللجنة أشار الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية إلى أن جهود اللجنة تركزت منذ إنشائها على مناقشة مواضيع، من بينها مشروع قانون "نظام" حماية المستهلك بدول مجلس التعاون، الذي أنهت اللجنة الفنية مناقشتها له، وتم رفعه للجنة التعاون التجاري في اجتماعها (43) في 3 نوفمبر 2010م، وقرر الوزراء الموافقة على مشروع

القانون (نظام)، وأوصوا برفعه للمجلس الأعلى لاعتماده قانوناً موحداً على مستوى دول المجلس. وفي الاجتماع الـ(49) للجنة التعاون التجاري أكدت اللجنة على مشروع القانون (النظام) الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفقاً لصيغته النهائية المرفقة، والنظر في رفعه للمجلس الأعلى لاعتماده قانوناً إلزامياً موحداً على مستوى دول المجلس.

وكلفت اللجنة الفنية المختصة بمناقشة مشروع القانون (النظام) الموحد لحماية المستهلك بدول مجلس التعاون بإعداد مسودة اللائحة التنفيذية لهذا القانون (النظام) بعد موافقة لجنة التعاون التجاري عليه.

إضافةً إلى أن اللجنة تدرس عدداً من البدائل والخيارات التي تهم المستهلك. ومن دلائل الاهتمام بحماية المستهلك، وإيجاد فعاليات تبرز فيها حقوق وواجبات المستهلك، فقد قررت لجنة التعاون التجاري إقامة يوم خليجي لحماية المستهلك، الذي أصبح أسبوعاً خليجياً، ويقام في الأسبوع الأول من مارس كل عام.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5467

المصدر: جريدة الأقتصادية الاربعاء 11 رمضان 1435هـ - 9 يوليو 2014م

http://www.aleqt.com/2014/07/09/article_865618.html